

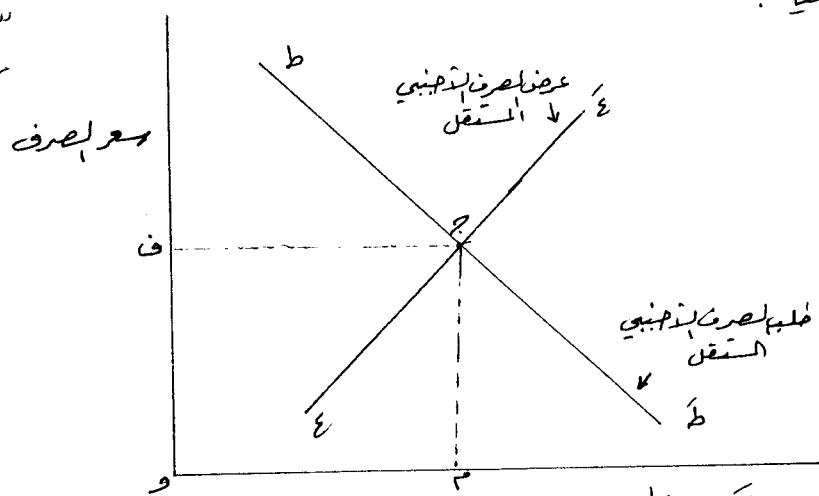
## أسعار الصرف

تعريف: تعريف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للاستهلاك على وجهة واحدة من لعملة الأجنبية، ويحدد ذلك السوق في سوق الصرف: حيث يتداول في سوق الصرف الذهبي طلباً للعملة الوطنية «تصدير السلع والخدمات الوطنية» مع الطلب على اصرف الذهبي عرضنا للعملات الوطنية «استيراد السلع والخدمات من الخارج».

اذن سوق الصرف الذهبي وحريله يعم بواسطته تبادل وبيع العملات الأجنبية المختلفة وفيه تكون سعر الصرف بين العملات التبادلة المختلفة.

تحديد سعر الصرف بياناً :

الذهب (الذهب) - سعر الذهب درجة درجة  
دورة درجة درجة درجة درجة  
ساعة درجة درجة درجة درجة



الكمية المطلوبة (والمعروضة) من صرف الذهب

يمثل على الخط البياني لقابع عرض الصرف الذهبي ويعبر «لما هو سين أعلاه» عن وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والكمية المعروضة منه لصرف الذهب.

يمثل ط ط الخط البياني لقابع طلب الصرف الذهبي ويأخذ اتجاه انتقال الها بي اي اتسفل وليسين لم يعبر عن وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكلية الطلب عليه.

ويتحدد سعر الصرف عند نقطة تقاطع محنى طلب الصرف الذهبي مع محنى طلب الصرف الذهبي «نقطة F» - نتائج الطلب على الصرف الذهبي «عرض العملة الوطنية» من العملات الواردة في الجانب السفلي من ميزان المدفوعات أي الواردات من السلع والخدمات - .. واراءاته تذهب للتراخيص النقدية ..

ويتحدد هذا الطلب على مجموعتين من المؤهل :

النحوث انتقال بـ الصرف: يعبر الطلب انتقال على اصرف الذهب متغير تابع لـ سعر الصرف الذهبي (الذى يعتبر متغير انتقال)، وقد ظهر أن هناك علاقة عكسية بين هذين المتغيرين على نفس الخط البياني.

الثانية: ظريف الطلب على اصرف الذهب: تؤدي جميعاً إلى انتقال محنى الطلب على اصرف الذهب إلى مستوى أعلى أو أدنى.

- زيادة أو انخفاض مستوى الأسعار في البلد الذي تستورد منه (يعني أي نطلب عملته) سوف يؤدي إلى انتقال محنى الطلب على اصرف الذهب إلى أعلى.

- مستويات الأسعار في الدول البعيدة: وله علاقة طردية بين مستوى الأسعار في الدول البعيدة

ومن الطبع على الصرف (الدولة التي تنتهي ب نفسها).

- عدد المتكلمين «في الدولة المبورة»: ويعلاقة طرديه أضيقاً بين عدد المتكلمين والطلب على الصرف الأجنبي.
- آذواق المتكلمين: كما تغيرت آذواق المتكلمين نفس ذلك على الطلب على الصرف الأجنبي «السلع و المنتجات الأجنبيه» وانتقل (المعنى) إلى مستوى أعلى وأدق.
- دخل المتكلمين: والعلاقة طرديه بين الطلب على الصرف الأجنبي.
- نيلًاً عرض الصرف الأجنبي (الطلب على العملة الوطنية) به العمليات الواردة في الجانب المالي من ميزان المدفوعات، ويعود أصلنا - بحسب عين من العوامل:

التدفق: يتعلق بالعلاقة الطردية بين سعر الصرف والكمية المعروضة منه. ولهنا تم (حركة عرض) عرض الصرف الأجنبي، ظروف العرض على الصرف الأجنبي.

- تغير عدد المتكلمين (الجانب: والعلاقة طرديه، ويبيعد فقط (البيان) إلى الدليل والبيان).
- تغير آذواق " " : والعلاقة آذواق طرديه.
- دخل المتكلمين (الجانب: " " )
- تغير مستوى المضار (الوطنية: والعلاقة عكسية، فكلما ارتفع مستوى المضار في العملة فإن ذلك يعود إلى انخفاض الطلب على (السلع الوطنية)، وبالتالي انخفاض عرض الصرف الأجنبي
- مستوى المضار في العالم الخارجي (الدولة المبورة لدعنا): والعلاقة طرديه، معنى أنه كلما ارتفع مستوى المضار في الدولة (المبورة لدعنا)، زاد عرض عملتها لـ<sup>أ</sup> السلع الناجحة لدينا، والعكس بالعكس.

- مستوى المضار في البلدان البديلة: والعلاقة طرديه: أي كلما ارتفع مستوى المضار في البلدان البديلة سيفدي ذلك على زيادة عرض الصرف الأجنبي (أي زيادة الطلب على السلع الناجحة لدينا).

نستنتج من التحليل السابق أن تباينات الصرف الأجنبي الماء تأتي إلى البلاد آذواقها متحاشية منها أو تحالفها في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإن التوازن في حجم الصرف الأجنبي يتحقق باتفاق مع التوازن لـ<sup>أ</sup> السلع الناجحة لدينا ميزان المدفوعات «حب ما هدده ما خلوب» ص ٢٣

أي: قيمة الصادرات + التحويلات من الخارج + واردات إسالمال = قيمة الواردات + التحويلات إلى الخارج + مباريات إسالمال

وكل جانب من جانبي ميزان المدفوعات يعادل باهتمام وفهم وفهم نتائج الآذواق مع عرضه من الصرف الأجنبي عصريه في سعر الصرف «مع العملة الوطنية معبرًا عنه بالعملة الأجنبية» أي:

وف ٢٣ = وف

أنواع سوق الصرف الأجنبي:

- آذواق الصرف (آذواق): ويتهم العوامل فيه على أساس أسعار الصرف الحالية.
- " " التحلية أم السابقة، ويتهم العوامل فيه على أساس أسعار الصرف التحلية، حيث يتم التوافق من شأنه على جميع أمر شراء عملة أجنبية مع تأمين أيام الدخول لمسلمي الدين حول الفرق المتفق عليهما.

ومن الطبيعي أن أسعار الصرف لا تتحقق ثابتة وبالتالي ينما أن ارتفاع عادل أو تحكم سعرها فنية  
الصرف عند ارتفاع.

أنواع العوامل التي تتم في أسواق الصرف بالتجزء:

- ١- المضاربة: تقوم على أساس توقيع المضارب ارتفاع سعر عملة معينة بعد فترة معينة، فتقوم بـ إدخالات  
شخصاً ثم يقوم ببيعه بعد جلوس تلك الفترة.
- ٢- التحقيق أو الربح: عملية تهدف إلى تحقيق سعر صرف مختلف بين وقرين  
أو أكثر في وقت واحد. لأن نتائج العملية مبنية على تحفظ المخضب لحر وبيعه في السوق لتفعيله  
و مختلف لهذه العملية عن المضاربة في تأثير نواحي.
- ٣- الوقفة: تتم المضاربة بعد فترة معينة فهرم بينها الربح تتم في الوقت الفاصل.
- ٤- دراهم التأكيد: في المضاربة تكون درهم المفقة قليلة بـ فترة التحفيز التي تعطي على المضارب  
بينها في الربح تكون درهم المفقة كبيرة وأقلية لمصربياً.
- ٥- لقد في السوق: تقوم المضاربة في نفس السوق ولكن بعد مرور فترة من الزمن بينها الربح  
تقوم بمقدمة آثار في فترة زمنية واحدة.

نظم الصرف الأجنبي: أنشأ أن سعر الصرف يتحدد بمعنى العرض والطلب، وأنشأ أضاً أنه عمل الصرف ليحصل بين  
مستويات الأسعار في البلاد المختلفة، ولأن استقرار أسعار الصرف أو تغيره مختلف باختلاف نظام  
سعر الصرف، وليرى بأنه مجموعة المؤشرات التي تحدد دور كل من السلطات والمعاملين الآخرين في سوق  
الصرف الأجنبي، وتأتي التمييز بين هذه النظم أساسية للصرف:

- ١- نظام أسعار الصرف الثابتة:
- ٢- نظام أسعار الصرف الحرية أو المرن
- ٣- نظام الرمادية في الصرف الأجنبي:

نظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب):

حيث لا يبالى بنظام أسعار الصرف الثابتة فهو يوافر ثلاثة مرونة أساسية.

١- كمية ثابتة للعملة الوطنية بالذهب

٢- صفات قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو لغيرها بـ صعود «طبقاً لعدل» ثابت محمد بن زيد وهو العلامة  
(الذهب).

٣- حرية استيراد وتصدير الذهب.

ولينتزع عن محمد واسترداد استيارات العملات الدولية ببعضها البعض تباعه من أسعار الصرف المعايدة، ولو تمنى ذلك.

نفترض أن سعر الصرف بين الدولار والدرهما والمترادي والجنيه المصري هو:

دولار = ٢ جنية مصرى وحيث أن أوقية الذهب في أمريكا تعادل ٢٥ دولار

أوقية الذهب في مصر =  $2 \times 25 = ٥٠$  جنية. وبالتالي يمكن طرح العلاقة أن تختلف في حدود  
جنيه تقدر بـ نصفات نقل الذهب والتأمين عليه في حال رضديه أو استيراده.

والآن نفترض أن سعر الصرف قد ارتفع وأصبح الدولار يعادل أكثر من ثلث جنيهات.

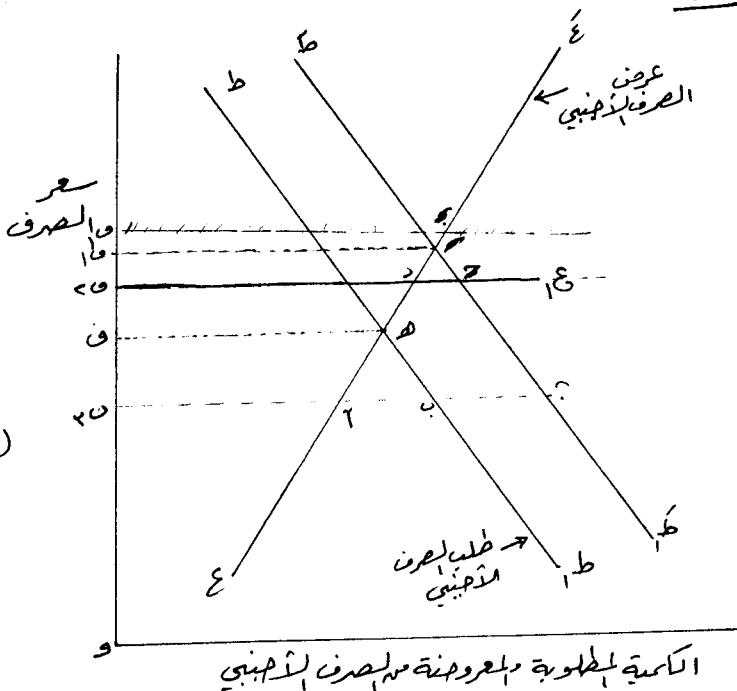
بيان العقين في مصر سبأ دون الجنيهات بالذهب، ثم يرسلون الذهب إلى أمريكا ليصار يوم بالدولار ولعيون الدولار إلى مصر وتحصلون على جنيهات أكثر، وهذه عملية تتم - تُسرّط أن تكون أسعار صرف أكبر من صادرات النقل والتجارة عليه، وهذه النقطة تسمى نقطة رخصة الذهب  
والآن نفترض أن سعر صرف بين الدولار والجنيه قد انخفض «أي واحد دولار أقل من ٢٧ جنيهات» ففي هذه الحالة سوف سبأ دون الجنيه في مصر الجنيهات بالدولارات ويرسلون إلى أمريكا لشراء الذهب من هناك وأعادونه إلى مصر ليصارون منه جنية بالجيوب وتحصلون على جنيهات أكثر، أرضنا استمرّت بهذه العملية أن تكون سفراً - الدخانة ضرورة سعر صرف أكبر منه وصادرات النقل والتجارة حتى تكون هناك مبر لعملية استراد الذهب (مما يزيد على الذهب).

### المثال العماني:

الصادرات الرئيسية للطلب على صرف الذهب هي  
الواردات منه لبيع خدمات، وواردات الذهب  
سُذّاجة النقدية.

الصادرات الرئيسية لعرض صرف هي:  
الصادرات منه لبيع خدمات، وواردات الذهب  
سُذّاجة النقدية

(وف) : نقطة رخصة الذهب.



الآن (آ) صادرات الذهب على صرف يتم تعقيضه عن طريق الصادرات المتطرفة وغير المتطرفة، أما الجزء (د) فهو يمثل صادرات الذهب

الجزء (ب) صادرات الذهب على صرف يتم تعقيضه عن طريق الواردات المتطرفة وغير المتطرفة، أما الجزء (ب) فهو يمثل استراد الذهب

(وف)

عند سعر صرف (التوان) يصبح منز الخامس في حالة توازن.

فإذا احدثت زيادة في الواردات فإن وعى الطلب على صرف (طلبات) ستنقلب إلى العرض (طلبات)، وفي نفس ماده الذهب فإن سعر صرف لا يمكن أن يتجاوز (وف) أحد نقطة رخصة الذهب، وبالتالي سيفاتح منحني الطلب بارتفاع في صرف الذهب بنسبة سذاجة النقدية، ويتم تعقيضية الطلب على صرف الذهب عن سعر صرف (وف) منهداً:

- عرض الذهب على صرف الذهب (النسبة المئوية ملحوظة من صادرات المتطرفة وغير المتطرفة (عقبة - دفع))

- من طريق صادرات الذهب سذاجة النقدية بعد - إسافة (دفع)

ولكن ويع الرسم من الخطأ بين الطلب والعرض على صرف الذهب عند سعر (وف) فإن منزان الموزعات نظر في

في حالة عدم توازن الموارد المطردة من مقدمة الموارد المطردة (الماء، الكهرباء، (دج)، ونظام تغطية هذا العجز عن طريق بود الموارد أو بمعاملاته الاقتصادية التالية (صادرات النهب).

وكان لا يوجه دولة تقبل أن يستنزف أملاكها من قبل من لا يذهب، وهذا لغافلية الاقتصاديون (أقلاء سيل) إلى وجود سببية تعلم ذاتياً في ظل قاعدة لنهب الدولة لداعية الموارد في ميزان المخواصات دون (حاجة) إلى اجراءات أخرى سرقة أو التخلص من ماءعة النهب أو فرض الصيدول على الموارد.

بقي ذلك: إن صادرات النهب بمعبارة عن استبدال العملة الورقية بالذهب وهذا يؤدي إلى انخفاض عرض السوق في الاقتصاد العماني، وطبقاً لنظرية كسي التغير، فإن لهذا أسلوبه انخفاض مستوى (العمر) الأسعار لنفس السببية في حال ثبات الحجم (الكم) المتتابع، وهذا يعني انخفاض جميع السليلة النقدية الفعلية، بل إن إثباته يقع بالوحدات الاقتصادية إلى تحفيض جميع الإنفاقات النقدية الفعلية، ولهذا سبب دين الانخفاض مستوي الأدفأ العام

المرجع: د. سامي ععنفي حاتم: إيجاد الخارجي بين الاستقرار والتنظيم (الكتاب الثاني) المدارس الصربية اللبنانية ١٩٩١  
ص ٢٠٣ وآدبهها